

الوفد كان يأمل ان يحقق الحكم الذاتي الفلسطيني نتائج ايجابية على صعيد التسوية، يؤكد ذلك تأييد البرنامج لسياسة رئيس الجمهورية بربط عودة السفير المصري الى تل - أبيب بثلاثة شروط، ذكر البرنامج منها «تحقيق الحكم الذاتي الكامل لشعب فلسطين»<sup>(٩١)</sup>. وأياً كانت صحة أو عدم صحة هذا الشرط، فانه يدل على تأييد الحزب لمبدأ الحكم الذاتي الفلسطيني.

وعلى أيّة حال، فانه خلال تلك الفترة التي شهدت اتصالات مصرية - أردنية مكثفة اعداداً لاتفاق عمان، لم يصدر عن حزب الوفد موقف رسمي معطن تجاه هذه الاتصالات. كما لم يتبنّ «الاخوان المسلمون» المؤتلفون مع حزب الوفد، أبان انتخابات مجلس الشعب العام ١٩٨٤، أي موقف. وقد كان الموقف الوحيد الذي برز خلال تلك الفترة، هو موقف نائب الوفد، عبد المنعم حسين، الذي أشار حثي جهود القادة الثلاثة مبارك وحسين وعرفات، في سعيهم نحو تسوية أزمة الشرق الاوسط<sup>(٩٢)</sup>.

وفي العام ١٩٨٥، برز في موقف حزب الوفد من قضية التسوية تطوران هامان: الاول، تحديد موقف الحزب من اتفاقيتي كامب ديفيد بوضوح كامل. والثاني، رؤية الحزب للتسوية عبر الاتفاق الاردني - الفلسطيني. ففي ما يتعلّق بموقف الحزب من اتفاقيتي كامب ديفيد، يلاحظ انه جرت خلال أيار (مايو) ١٩٨٥، مناقشة داخل لجنة الشؤون الخارجية والعربية، بهدف تقييم، وما يجب ان يكون عليه موقف الحزب، للتوفيق بين الآراء المتعارضة التي عبّرت عنها كوادر الحزب في مناسبات مختلفة. وقد خلصت اللجنة، بعد خلاف كبير في الرأي، الى ان منّ ينادون بالغاء اتفاقيتي كامب ديفيد ينادون بالغائهما كنهج، وليس كوثيقة. وانه من الضروري عدم الاسترسال في الحديث عن الغائهما، لأنهما لم يعد لهما وجود قانوناً، والمطالبة بالغائهما مطالبة بالغاء شيء منعدم، فاطارهما للسلام المصري - الاسرائيلي أخل مكانه لمعاهدة السلام، واطارهما للتسوية سقطت بتعنّت حكومة اسرائيل، كما حلت محله مبادرات أخرى كمبادرتي ريفان وفاس، اضافة الى ذلك، فان منظمة التحرير الفلسطينية لم تعد تطالب بالغائهما، ومن ثمّ فليس من المطلوب ان يكون حزب الوفد أكثر تطرفاً منها<sup>(٩٣)</sup>.

وهكذا، يتبين ممّا خلصت اليه اللجنة، ان هناك اتجاهاً داخل حزب الوفد معارض لاتفاقيتي كامب ديفيد، وهناك اتجاه آخر يرفض المطالبة بالغائهما. ويمكن ايضاح ذلك الخلاف بمقارنة رؤية نائب الوفد، محمد اسماعيل عيد، نائب رئيس الحزب ورئيس لجنة الشؤون الخارجية والعربية، ورؤية د. حيدر رافت بة. فالأول، اعتبر ان الاتفاقيتين باطلتان، لأنهما أغفلتا قرارات الامم المتحدة، وان على مصر اعلان سقوط اطارهما الثاني، لأنها ليست طرفاً فيه<sup>(٩٤)</sup>. أمّا د. وحيد رافت فرأى انه، بالرغم من سقوط كامب ديفيد كاطار للسلام المشترك بين مصر واسرائيل، إلا انه في ما يتعلّق بسياسة التفاوض يجب التركيز على الغاية منها، والنتائج التي يمكن ان تتمخّص عنها، وليس الشكل<sup>(٩٥)</sup>. وهكذا، فان هذا الرأي يرفض الاتفاقيتين كبنود وليس كهدف كان من المراد تحقيقه<sup>(٩٦)</sup>.

أمّا بالنسبة لرؤية حزب الوفد لعملية التسوية، عبر الاتفاق الاردني - الفلسطيني، فيلاحظ انه رحّب بهذا الاتفاق من منطلق القبول بما يقبل به الفلسطينيون<sup>(٩٧)</sup>. أمّا موقف «الاخوان المسلمين» المؤتلفين مع حزب الوفد من الاتفاق فلم يتضح. وإن كان جزم المرشد العام للاخوان بأن تحرير فلسطين لن يتمّ إلا بالقوة، يدل على رفضه الضمني للاتفاق<sup>(٩٨)</sup>.